

# "المرتزقة" جيش الظل في الإمارات.. التشكيل والمهام وحدود القوة



## مقدمة

في عام 2010 بينما كانت التقارير الدولية توجه الاتهامات لشركة بلاك ووتر عن انتهاكات فضيحة لحقوق الإنسان في العراق، كشفت نيويورك تايمز أن العاصمة الإماراتية أبوظبي تعاقبت مع مؤسسها إريك برينس، لضم كتيبة من المقاتلين الأجانب مكونة من 800 فرد (المعروفة باسم وحدة R2.[1])

وكانت مهمة هؤلاء المرتزقة- حسب العقد- تدريب القوات الإماراتية على "القيام بمهام عمليات خاصة داخل وخارج البلاد، والدفاع عن أنابيب النفط وناطحات السحاب من الهجمات الإرهابية وإخماد أي ثورة داخلية."

ولكن، مع مرور الوقت، أصبح دورهم أكبر بكثير؛ حيث قامت أبوظبي بتدريب مرتزقة آخرين إلى جانب هؤلاء وصل عددهم إلى 5000 مقاتل من أمريكا اللاتينية وأوروبا، وأفريقيا، ولاحقاً عُرفت بقوة "حرس الرئاسة" الإماراتي. وهذا التنظيم العسكري يعمل خارج الجيش.

انتشر الحديث عن دور المرتزقة التابعين للدولة مع حرب التحالف العربي في اليمن، حيث تلقت الدولة اهتماماً

كبيراً بصفة "أسبرطة الصغيرة" التي لا تقاوم إلا بالمرتزقة وليس بجنودها، وفي ذلك إهانة لشهداء الدولة البواسل الذين ضحوا في سبيل تأمين شبه الجزيرة العربية من التدخل الإيراني.

تسلط هذه الورقة الضوء على "المرتزقة" وأهداف تأسيسهم، وحجم القوة، ووضعهم الدولي والمحلي، وطرق التجنيد وبعض المهام التي أوكلوا بها.

## من هم المرتزقة؟!

المرتزق هو أي شخص يجرى تجنيده خصيصاً -محلياً أو في الخارج- ليقاتل في نزاع مسلح أو يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية، حسب تعريف المرتزقة في الملحق الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف الموقعة عام 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، وهي أول اتفاقية دولية تتناول بالتحديد موضوع المرتزقة.

واعتمدت الأمم المتحدة في الرابع من ديسمبر/كانون الأول 1989 الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، وجرمت كل مرتزق وكل من يقوم بتجنيد أو استخدام أو تمويل المرتزقة، كما حظرت على الدول تجنيدهم واستخدامهم، إذ لا يتمتع المرتزق بوضع المقاتل أو أسير الحرب.

إذن ووفقاً لذلك فإن الدولة التي تقوم بتجنيد المرتزقة تنتهك القانون الدولي بهذا الفعل، فالدلائل تشير إلى تجنيدها مرتزقة في اليمن وليبيا، كما أن المرتزقة أصبحوا يسيطرون على المناصب العسكرية في الإمارات ويديرون قوات خارج إطار وزارة الدفاع، وتخضع بشكل رسمي لجهاز أمن الدولة (المخابرات).

## التجنيد.. الطريقة والهدف

يتجول "إيريك برينس" وفريقه المكلف بجمع المرتزقة مع موارد مالية ضخمة، لكسب المقاتلين من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا منذ عام 2010. وتشكل القوة بشكل سريع وضخم، يعرضون آلاف الدولارات شهرياً كرواتب للمتقاعدين والمسرحيين من الجيش أو ما يزالون عاملين في جيوش بلدانهم النظامية. في وقت تحضر أبوظبي بفريق آخر لفريق من المستشارين الأمنيين والعسكريين معظمهم من استراليا، وهم جنرلات سابقين، لتدريبهم وضمهم ضمن فرق قتالية تابعة لقوة عسكرية خارج سلطات الدولة.

يدير برنامج التجنيد للمرتزقة شركة خاصة متصلة بـ"إيريك برينس" الذي أصبح واحداً من المقربين من ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد، وتسمى "ريفلكس ريسبونس"، ويمتلك الإماراتيون 51% من أسهمها، تم ترخيصها في (مارس/آذار) من عام 2010، قبل أن تقوم بتجنيد المئات من الأفارقة والكولومبيين والأوروبيين [2]. وبحلول بداية عام 2011 كان المئات من هؤلاء يتواجدون ضمن قاعدة عسكرية في صحراء أبوظبي.

تملك الإمارات علاقة جيدة مع شركات مرتزقة آخرين في أفريقيا مثل شركة "روند أوف إنترناشيونال"، شركة "ساراسن إنترناشيونال" وهما يملكان فرعاً في أبوظبي [3]، قدمت الشركتين بعد 2011 مرتزقة من أفريقيا إلى أبوظبي ضمن المعسكر، وعمليات أخرى تابعة للدولة في الخارج.

وكانت الإمارات قد دافعت بالفعل عن تعاقدها مع المرتزقة وأكدت عام 2011 أنها تعاقدت بالفعل مع "بلاكووتر"، من بين من أسماهم بأطراف ثالثة تتعاون معهم الحكومة الإماراتية حالياً، مثل شركة "سبيكتر" التي تقدم تدريبات أكاديمية وشركة "هوريزون" وشركة "أر 2" [4].

تم تجهيز المرتزقة في الإمارات أصلاً للقيام بمهام محلية في معظمها - حراسة خطوط الأنابيب والبنية التحتية الحساسة الأخرى وربما إخماد أعمال الشغب في المخيمات المترامية الأطراف التي تسكن العمال الأجانب في الإمارات - وفقاً لوثائق الشركات والمسؤولين الأمريكيين والعديد من الأشخاص المعنيين في مشروع تجنيد المرتزقة [5].

كما أن الدولة استبدلت الجنود في السجون الرسمية بالذات حيث يتم احتجاز المطالبين بالإصلاحات السياسية، بمرتزقة من الجنود النيباليين الذين يستمرون بالمزيد من الانتهاكات بحق العشرات من المطالبين بالإصلاحات [6].

معظم المرتزقة يقاتلون بسبب المال حيث يتلقون رواتب تتراوح بين \$ 2000 إلى \$ 3000 شهرياً، مقارنة مع ما يقرب من \$ 400 في الشهر في كولومبيا أو أمريكا اللاتينية. ويلتقى المرتزقة بمبالغ إضافية في حال وجود المهمات، كما في اليمن حيث يتلقى "المرتزق" الواحد مبلغاً إضافياً قدره 1000 دولار في الأسبوع، وفقاً لما ذكره شخص شارك في المشروع وضابط كبير سابق بالجيش الكولومبي [7]. كما أن فورين بوليسي تحدثت عن 1000 دولار في اليوم لمدرين أجانب يبنون شبكة تجسس على مستوى منطقة الخليج [8].

إلى جانب الرواتب المغرية يتلقى المرتزقة، وعوداً بتجنيسهم إذا ما شاركوا في حروب الدولة الخارجية وتشمل الجنسية هم وعائلاتهم وتتكفل للقتلى بضمان تعليم أطفالهم حتى التخرج من الجامعات مجاناً [9].

### قوة حرس الرئاسة كوحدة عسكرية للمرتزقة

في الموقع الرسمي لحرس الرئاسة يتم تعريف هذه القوة بأنها: من الوحدات التي تبتعد عن الوتيرة العامة أو السياق العام للقوات المسلحة التقليدية مثل الوحدات الرئيسية من قوات برية وبحرية وجوية، وذلك من حيث التنظيم والتسليح والتدريب والمهام المكلفة بها داخل الدولة.

ويحوي شعاره (الصقر) إلى جانب الخنجر وتاريخ التأسيس (2011) ويشير إلى أن المهمة: "رياح الخير"، الذي أسس له موقع خاص عن العملية في أفغانستان، ويقول إن (فكرة تكوين وإنشاء حرس الرئاسة التي لقيت منذ البداية عناية خاصة، حجر الأساس للتطور الكبير الذي شهده حرس الرئاسة. ومن خلال اندماج بعض وحدات القوات المسلحة تحت قيادة واحدة وعلم واحد في البر والبحر والجو، أثمر في النهاية عن إعلان قيام هذه القوة الضاربة والتي أطلق عليها مسمى "حرس الرئاسة" [10].

يقدر عدد قوة حرس الرئاسة (جلهم من المرتزقة) بنحو 5000 مقاتل على الأقل [11]. ويقود هذه القوة الجنرال الأسترالي مايك هيندمارش / 59 عاماً. وأشرف هيندمارش على تشكيل حرس الرئاسة في أوائل عام 2010 بعد فترة وجيزة من تولي عمله براتب 500,000 دولار في السنة، وهو عمل معفي من الضرائب في أبوظبي، حيث يقدم تقاريره مباشرة إلى ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان. وارتبط اسم الجنرال الأسترالي بهذه القوة في تلك الفترة بعقد تدريب ضخم مع الجيش الأميركي لصالح وحدة العمليات الخاصة التابعة حرس الرئاسة "SOC"، وبقيمة بلغت آنذاك 150 مليون دولار.

وهذه القوة هي قوة برية وبحرية وجوية وعمليات خاصة، ولا تتجانس هذه القوة من حيث الجنسية وإن كانت الجنسيات الأمريكية والاسترالية مسيطرتان على القيادة، فهم من (كولومبيا- البرازيل- بنما- سلفادور- البرازيل- سلفادور- أوغندا- ارتيريا- الصومالية). وذكرت وسائل الإعلام المحلية الاسترالية في وقت تعيين هيندمارش أن هناك "العشرات" من مواطنيها يعملون في "القيادة والتدريب والتوجيه" [12].

من بين الحرس الرئاسي ولدت وحدة أشد خصوصية تدعى "وحدة المهام الخاصة" أو "سوك" (SOC)، بشكل فعلي فإن الحرس الرئاسي يعمل فوق القانون، وخارج نطاق وزارة الدفاع الإماراتية، إلا أن "وحدة المهام الخاصة" تعمل بشكل تقريبي فوق الحرس الرئاسي نفسه، ويناط بها -رسمياً- مكافحة الإرهاب في الداخل والخارج، ويدخل في تكوين أغلبها جنود مرتزقة، ما يعنيه هذا من إمكانية إرسالها لأي مساحة صراع ممكنة بلا غطاء سياسي، وهو ما يحدث بعد سنوات قليلة من تأسيسها [13]!

وتملك قوة "حرس الرئاسة" شراكة فعلية مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث طلب ولي عهد أبوظبي على وجه التحديد من التوجيه البحري الأمريكي تطوير روح المحارب لحرس الرئاسة: "هذا أمر مهم لأن دولة الإمارات العربية المتحدة شريك حاسم للولايات المتحدة، ولأن قوات مشاة البحرية الأمريكية ملتزمة بعلاقة طويلة الأمد مع حرس الرئاسة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وكانت تجربة رائعة لمشاة البحرية والبحارة لدينا للتفاعل مع مثل هذا المهنية القوة"، وفقاً لما ذكره المقدم جوزيف ر. كليارفيلد، قائد الكتيبة الأولى، الفوج البحري الرابع [14]. ونتيجة للاتفاقات الإماراتية مع الولايات المتحدة فإن "حرس الرئاسة" هي قوة أكثر تدريباً وأفضل تسليحاً من الجيش الإماراتي.

### ما هي مهام المرتزقة؟!

يقوم المرتزقة بأي عمل لصالح من أستاذهم، كان داخلياً أو خارجياً. فلم تكتف بإحضار شخص مثل برنس لتدريب المرتزقة المسيحيين لملاحقة الإسلاميين. ولم تستخدم دولة الإمارات العربية المتحدة متعاقدين أمنيين خاصين لتعزيز قدرتها على الدفاع عن النفس فحسب، بل استغلتهن في الحروب الأجنبية، والقمع المحلي [15].

ومن هذه المهام:

- قمع الاحتجاجات في الداخل: يشمل ذلك وقف الإضرابات واحتجاجات العمال الأجانب. كما أن استبدال حرس السجن الرسمية بالذات حيث يتواجد المطالبين بالإصلاح ويتم احتجازهم بقوة من النيباليين غير المسلمين، من أجل تنفيذ الأوامر والتعذيب والانتهاكات التي تحدث [16].
- حماية سفارات الدولة في الخارج: وظهر ذلك واضحاً من خلال تجنيد مرتزقة من أوغندا لحماية سفارة الدولة في الصومال وبلغ عددهم 300 مقاتل [17].
- القتال في الحروب الخارجية للدولة: مثلت اليمن واستعانة الدولة بمرتزقة للقتال فيها عنواناً رئيسياً عند ذكر دولة الإمارات وتدخلها في البلاد التي تعيش حرباً أهلية وجاءت مشاركة الدولة ضمن التحالف العربي في مارس/آذار 2015، ولا تزال الحرب مستمرة إلى اليوم. وتشمل تلك الجنسيات من "الكولومبية -النيبالية- البرازيلية- البنمية- السفادورية والارتيرية والتشيلية" ولا توجد إحصائية محددة لعدد هؤلاء المرتزقة في اليمن. ونشرت الإمارات حوالي 1800 جندي أمريكي لاتيني في اليمن كانوا يتدربون في قاعدة عسكرية إماراتية، وتم إبلاغهم في منتصف الليل في شهر أكتوبر 2015 أنهم سيتم نشرهم في اليمن [18] وذكر تقرير صدر عن الأمم المتحدة ادعاءات بأن نحو

- 400 جندي إريتري قد يكونون متورطين مع الجنود الإماراتيين في اليمن - وهو أمر يمكن أن يشكل انتهاكا لقرار الأمم المتحدة الذي يقيد الأنشطة العسكرية الإريتريّة[19]. كما تتواجد الدولة عبر المرتزقة في أفغانستان.[20] إضافة إلى ذلك فالمرتزقة يتواجدون في ليبيا ومعظمهم من الأفارقة يقاتلون إلى جانب خليفة حفتر[21].[22] وفي أكتوبر/تشرين الأول الماضي نشرت صحيفة "ABC" الإسبانية تحقيقاً عن حُطّة إماراتية كان من المحتمل حدوثها لغزو قطر بمرتزقة بلاك ووتر، حسب الصحيفة الأوسع انتشاراً في إسبانيا.[23].
- التجسس والاستخبارات: تستخدم الإمارات عملاء سابقين للمخابرات الغربية في بناء جهاز استخباراتي ضخم ضد دول الخليج من أبوظبي وتدفع على اليوم الواحد ألف دولار[24].
  - عقد لقاءات مخابراتية: أشارت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية في ابريل/نيسان 2017، إلى أن مؤسس بلاك ووتر التقى بوفد من المخابرات الروسية لترتيب لقاء بين أعضاء مقربين من ترامب والروس أثناء الانتخابات الرئاسية الأمريكي.

## خاتمة..

تطبق الإمارات تعريف "المرتزقة" بالضبط كما هو مذكور في اتفاقية جنيف، وهذا يجعلها وحدها عرضة للمحاكم الدولية مع اتهامات للدولة باستخدامها للدولة للتهرب من ارتكاب جرائم حرب، وتبدو اليمن أكثر دلالة على ذلك حيث تعج محاكم في أوروبا وأمريكا بقضايا ضد الإمارات بتهمة ارتكاب جرائم حرب. كما يؤثر استعانتها بالمرتزقة على علاقتها بالدول التي ينتمون لها، بالذات الدول الموقعة على محكمة الجنايات الدولية.

يؤثر وجود المرتزقة وقوة تدريبهم، على الجيش الإماراتي النظامي، كما أنه لا يحصل على نفس الامتيازات التي يحصل عليها هؤلاء المرتزقة. ويشوه صورة التضحيات الكبيرة التي يقدمها جنود الدولة البواسل في اليمن، وتسليط الضوء على تضحيات المرتزقة.

إنّ خطورة وجود جيش داخل الجيش في الإمارات خطيرة، فقد أصبح حرس الرئاسة إلى جانب جهاز أمن الدولة يشبه "الحرس الثوري الإيراني" في تحكمه بسلطات الدولة الثلاث، خارج الحكومة والجيش؛ وهو ما يعني كون هذه القوة خارج الدستور الإماراتي الذي ينص على أن مهمة الجيش هي الدفاع عن الدولة والحرب الهجومية محرمة، ويخضع للمجلس الأعلى للاتحاد. (الباب التاسع، القوة المسلحة والأمن).

## المراجع

[1] Blackwater Founder Moves to Abu Dhabi, Records Say/ By JAMES RISENAUG. 17, 2010/ <http://www.nytimes.com/2010/08/18/world/18blackwater.html>

HAGERMAY 14, 2011 ) 2- 2

[http://www.nytimes.com/2011/05/15/world/middleeast/15prince.html?\\_r=0](http://www.nytimes.com/2011/05/15/world/middleeast/15prince.html?_r=0)



[82%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D8%AD%D8%B1%D8%B-%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%A7](#)

[14] UAE Presidential Guard Command/<https://www.globalsecurity.org/military/world/gulf/uae-pg.htm>

[15] Erik Prince To Prince Bin Zayed: The Private Military Connection / JULY 7, 2017 DAVID ISENBERG/  
<http://lobelog.com/erik-prince-to-prince-bin-zayed-the-private-military-connection/?platform=hootsuite>

[16] إيماسك، مصدر سابق.

[17] Uganda's Top Export: Mercenaries/ May 10, 2016/ Bloomberg Businessweek/  
<https://www.bloomberg.com/features/2016-uganda-mercenaries/>

[18] <https://www.nytimes.com/2015/11/26/world/middleeast/emirates-secretly-sen-s-colombian-mercenaries-to-fight-in-yemen.html>

[19] <https://www.nytimes.com/2015/11/26/world/middleeast/emirates-secretly-sen-s-colombian-mercenaries-to-fight-in-yemen.html>

[20] رياح الخير، مصدر سابق

[21] «لوموند»: «أبوظبي تستعين بـ"بلاك ووتر" كأداة أمنية لها داخلياً وخارجياً تاريخ النشر /2018-02-12: إيماسك  
<http://www.emasc-uae.com/news/view/10912>

[22] النفوذ الإماراتي في ليبيا بعد فشل الحسم العسكري والتوجه لانتخابات رئاسية /2018-01-09: إيماسك/  
<http://www.emasc-uae.com/news/view/10618>

[23] صحف دولية.. خطة إماراتية لـ"غزو قطر" وتوريط الولايات المتحدة في اليمن والعلاقة الدافئة مع "إسرائيل" /  
<http://www.emasc-uae.com/news/view/9903> / إيماسك / 2017-10-11

[24] "فورين بوليسي": الإمارات تسعى لبناء شبكة تجسس كبرى في الخليج عبر عملاء سابقين في CIA، مصدر سابق.